

البند ٧,٣ الصلاحيات المقترحة للجنة المختصة بالشركاء غير الحكوميين (... عضواً)<sup>١</sup>

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - إذ يعترف بأهمية إسهام الشركاء غير الحكوميين في إعداد برنامج اليونسكو وتنفيذه،
- ٢ - ويضع في اعتباره التوجيهات الخاصة بالشراكة بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين، وكذلك القرارات التالية التي اعتمدها المؤتمر العام:
  - (أ) القرار ٧,١١/م٢١، الخاص بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي لها علاقات مع اليونسكو والتي ما زالت تشارك فيها هيئات أو عناصر على اتصال بسلطات تايوان باسم الصين؛
  - (ب) القرار ١٣,٢٣/م٢٦، والقرار ١٣,٥/م٢٨، والقرار ٦٤/م٢٩ بشأن التوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المؤسسات وغيرها من الهيئات المشابهة؛
  - (ج) القرار ٩٢/م٣٣ المتعلق بتوصيات فريق العمل الخاص المكلف بدراسة العلاقات بين هيئات اليونسكو الثلاث؛
  - (د) القرار ٥٩/م٣٤ بشأن التقرير السداسي للمجلس التنفيذي عن إسهام المنظمات الدولية غير الحكومية في أنشطة اليونسكو،
- ٣ - يقرر، عملاً بالقرار ١٩٢ م/ت/١٦ (سابعاً)، أن تجتمع اللجنة المختصة بالشركاء غير الحكوميين مرة واحدة في العام، حسب الاقتضاء؛
- ٤ - ويقرر أيضاً أن تكون للجنة المختصة بالشركاء غير الحكوميين الصلاحيات التالية:
  - (أ) مواصلة تحسين أساليب عملها بالقيام، ضمن جملة أمور، بإجراء مناقشات مواضيعية عن إشراك شركاء غير حكوميين في أنشطة اليونسكو من أجل ما يلي:

<sup>١</sup> كانت اللجنة تتألف، في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، من ٢٣ عضواً.

- (١) تشجيع أعضاء اللجنة والشركاء غير الحكوميين والمحاضرين المدعومين على تقديم عروض عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي من أجل إقامة الاتصالات مع الأطراف الفاعلة غير الحكومية وبناء الشراكات معها؛
- (٢) إعطاء زخم جديد لمشاركة الشباب في أعمال المنظمات غير الحكومية؛
- (٣) تعزيز التنسيق والتعاون بين الشركاء غير الحكوميين واللجان الوطنية؛
- (ب) الاضطلاع مرة كل عام، خلال دورة الربيع، بدراسة المسائل التي تدرج في نطاق صلاحياتها فيما يخص إقامة العلاقات بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية، كما تنص على ذلك التوجيهات المذكورة أعلاه، ولا سيما النظر في أي اقتراحات يمكن أن يقدمها المدير العام إلى المجلس التنفيذي من أجل إقامة أو مواصلة علاقات التشارك مع المنظمات غير الحكومية؛
- (ج) الحرص على أن يستمر تطبيق التوجيهات المذكورة أعلاه بروح من الانفتاح تجاه الأطراف المعنية من المجتمع المدني، ولا سيما في أجزاء العالم التي ما زال فيها هذا المجتمع منعزلاً أو ضعيفاً؛
- (د) دراسة جميع المسائل الأخرى التي تدرج ضمن اختصاصات المجلس التنفيذي في إطار تعاون اليونسكو مع الشركاء غير الحكوميين وفقاً للقرارات التي تتخذها الهيئتان الرئاسيتان في هذا الصدد.